وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعـــداد الطالبتين:

خولة أعومار – شيماء حبارة

تحت عنـوان:

أثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. حمزة غربي	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	رئيسا
د. رابح طويرات	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. سمية أحمد ميلي	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018 /2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعـــداد الطالبتين:

خولة أعومار – شيماء حبارة

تحت عنـوان:

أثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. حمزة غربي	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	رئيسا
د. رابح طويرات	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. سمية أحمد ميلي	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018 /2019

إهداء

الحمد الله سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلي الله وسلم على أشرف عبادك و أكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله الأمين، خير من علم وأفضل من نصح.

إلي من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني مبادئ الايمان والأخلاق وتعب لراحتي وغرس فيا العلم والمعرفة:

أبي حفظه الله ورعاه

إلى ملاكي في الحياة، إلى معني الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود ، إلى من أنارت طريقي بالنصح والارشاد بحسن بيانها:

أمي الغالية حفظها الله

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه، فكان السند والعطاء، قدم لي الكثير في صور من الصبر والأمل والمحبة، لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك زوجي وشريك حياتي المبروك

إلى من أرى التفاؤل بعينيه، والسعادة في ضحكته: أخي الغالي محمد

إلى المحبة التي لا تنصب، والخير بلا حدود إلى من شاركتم كل حياتي، أنتن زهرات حياتي أخواتي مريم ، سمية، آية

إلى براعم الأمل وبسمات الطفولة أولاد أخواتي أكرم ، زكريا ، جابر

إلى من علمني حرفا فصرت له عبدا،

إلى الأهل والأصدقاء الذين رافقوني وشجعوا خطواتي عندما غالبتها الأيام

إلى كل من يلتمس الطريق المستقيم..... على أساس من الايمان

خولة

إهداء

أحمد اللّه حمدا كثيرا علي توفيق لإنجاز هذا العمل

إلى من يعجز اللسان عن ايفاء حقهما ويفيض القلب بحبهما

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى قلب المحبة إلى

من أضاءت وتضئ بدعواتها طريق العلم والمعرفة، التي انتظرت وتنتظر مني

الأكثر في هذا الطريق

أمي الغالية

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي

ليمهد إلى طريق العلم الى من له الفضل عليا تعجز درر ودراهم الدنيا الوفاء به

أبي الغالي

أدامكما اللّه تاجا فوق رأسي

إلى القلوب الرقيقة ونفوس الصافية إلى رياحين حياتي إلى من لا معني للحياة

من دونهم إلى من يحلو الأنس وسمر معهم أخواتي سليمة منى نورة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخي مراد

وابن أختي زياد

إلى زهور الأمل وبراعم براءة، أبناء إخوتي: ريماس، أمين، دينة، إياد

إلى زوجت أخي العزيزة آسيا

إلى كل من علمني حرفا فأصبح لي سندا إلى كل من شجعني وساندني

وإلى كافة دفعة دراسة محاسبة وتدقيق من زملاء وزميلات

وإلى كل من يذكره قلبي ولم تسعه سطوري

حثيحة

شكر وتقدير

اللهم إن نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك فالحمد والشكر لجلال وجهك وعظيم سلطانك " ومت توفيقنا إلا باللّه عليه توكلنا وإليه تنيب"

قال الرسول صلى اللّه عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر اللّه، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

واقتداء بهذا الحديث الشريف يسرني أن أتقدم بالشكر الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور طويرات رابح الذي أمدني من منابع علمه الكثير

فائق الشكر والتقدير لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وبالأخص قسم المالية والمحاسبة

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل

وأيضا إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية

وأخيرا إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد على إنجاز هذا العمل

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر النظام المحاسبي المالي علي جودة القوائم المالية، باعتبار النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية تعطي صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق فعالية عرض في القوائم.

خلصت الدراسة إلى أن التزام معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالنظام المحاسبي المالي يدعم من جودة القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

Abstract :

The study aimed to know the impact the financial accounting system to the quality of financial lists, as the financial accounting system provides financial information that give a true picture of the financial position of the institution in addition to the contributions of the financial accounting system to achieve the effectiveness of the presentation in the lists.

The study concluded that the commitment of the financial accounting system supports the quality of the financial statements.

Key words: The financial accounting system, the financial lists.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة..... أ

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

تمهيد..... 7

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي..... 8

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه..... 8

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي..... 8

1-2 – مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 8

المطلب الثاني: مميزات وخصائص النظام المحاسبي المالي..... 9

2-1- مميزات النظام المحاسبي المالي..... 9

2-2- خصائص النظام المحاسبي المالي..... 10

المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي..... 10

3-1- أهداف النظام المحاسبي المالي..... 10

3-2- أهمية النظام المحاسبي المالي..... 11

المطلب الرابع: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية الدولية لإعداد القوائم المالية..... 12

4-1- المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي..... 12

4-2- المقارنة من خلال القوائم المالية وطريقة عرضها..... 13

المبحث الثاني: القوائم المالية..... 15

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها..... 15

1-1- مفهوم القوائم المالية..... 15

1-2- مستخدمو القوائم المالية..... 16

المطلب الثاني: الفرضيات والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية 17
2-1- الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية..... 17
2-2- المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية 18
المطلب الثالث: مكونات وعناصر القوائم المالية (الميزانية وحساب النتيجة) 19
3-1- الميزانية..... 19
3-2- حساب النتيجة..... 21
المطلب الرابع: مكونات وعناصر القوائم المالية (قائمة تدفقات الخزينة، قائمة الأموال الخاصة الملاحق)..... 22
4-1- قائمة تدفقات الخزينة 22
4-2- جدول الأموال الخاصة..... 23
المبحث الثالث: جودة القوائم المالية..... 24
المطلب الأول: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية..... 24
1-1- الملاءمة 24
1-2- الموثوقية..... 26
المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية..... 27
2-1- خاصية القابلية للفهم..... 27
2-2- قابلية المعلومات للمقارنة..... 27
2-3- الأهمية النسبية..... 27
2-4- خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار) 28
المطلب الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية..... 28
3-1- القيد الحاكم: المنفعة أكبر من التكلفة..... 28
3-2- معيار الاعتراف: الأهمية النسبية..... 29
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية..... 29
4-1: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية..... 29
4-2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية..... 30
4-3- الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية..... 30
4-4 التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية..... 30

4-5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية 30
خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات

تمهيد 34
المبحث الأول: التعريف بعينة الدراسة 35
المطلب الأول: المحاسبين 35
1-1- تعريف المحاسب المعتمد 35
1-2- مهام المحاسب المعتمد 35
المطلب الثاني: محافظي الحسابات 36
2-1- تعريف محافظ الحسابات 36
2-2- مهام محافظ الحسابات 36
المطلب الثالث: المدقق الداخلي 37
3-1- تعريف المدقق الداخلي 37
3-2- مهام المدقق الداخلي 37
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية 38
المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة 38
1-1- منهج الدراسة 38
1-2- مجتمع الدراسة 39
المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة 39
2-1- أدوات الدراسة 39
2-2- عينة الدراسة 40
المطلب الثالث: الوصف الديمغرافي للعينة 40
3-1- المؤهلات العلمية 40
3-2- التخصص العلمي 41
3-3- المؤهلات المهنية 42
3-4- الخبرة المهنية 43
3-5- دراسة ثبات الاستبيان 44

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان..... 45

المطلب الاول: تحليل محاور الاستبيان..... 45

1-1- تحليل عبارات المحور الأول: قواعد النظام المحاسبي المالي..... 46

1-2- تحليل عبارات المحور الثاني: جودة القوائم المالية..... 50

المطلب الثاني: تحليل الفرضيات..... 53

1-2- الفرضية الأولى: حول التزام معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي..... 53

2-2- الفرضية الثانية: تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بالجودة..... 54

2-3- الفرضية الرئيسية يدعم التزام معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالنظام المحاسبي المالي من جودة القوائم المالية..... 54

خلاصة الفصل..... 55

الخاتمة..... 57

قائمة المراجع..... 60

الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مقارنة القوائم المالية وطريقة عرضها حسب (IAS - IFRS) و (SCF)	13
2-2	يوضح ليكارت الخماسي	40
3-2	الخاصة باستمارات الاستبيان	40
4-2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	40
5-2	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	41
6-2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني	42
7-2	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	43
8-2	يوضح ثبات الاستبيان عن طريق ألفا كرونباخ	44
9-2	المتوسطات الحسابية وفقا لسلم ريكارت	45
10-2	قواعد النظام المحاسبي المالي	
11-2	جودة القوائم المالية	50
12-2	اختبار One-Sample Test يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالولاية المسيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي.	53
13-2	إختبار One-Sample Testحول تميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة.	54

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الشكل رقم (1-1): الفرضيات المحاسبية لإعداد القوائم المالية	17
2-1	الشكل رقم (1-2): مبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية	19
3-1	الشكل رقم (1-3): مكونات القوائم المالية	24
4-2	الشكل البياني رقم(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	41
5-2	الشكل البياني رقم (2-5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	42
6-2	الشكل البياني رقم (2-6) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	43
7-2	الشكل البياني رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	44

مقدمة

تمهيد

التحول والتطور المحاسبي وليد التحول والتطور الاقتصادي، فمن خلال اتساع انفتاح وتطور المبادلات والنشاطات الاقتصادية وارتفاع عدد الشركات الدولية، وبالتالي اتساع نطاق السوق المالية، مما ادى إلى ظهور مشاكل محاسبية في عدم تجانس مستعملي القوائم المالية، وتباين الانظمة المحاسبية بين الدول وغيرها من المعوقات الخطط والبرامج التنموية ومسطرة من قبل كل دولة.

بالتالي فالتحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول والتطور الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال اتجاه الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذلك تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الاموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية.

حيث أن الجزائر بدأت عملية الاصلاح من 2001، إلى غاية 2007 تم اصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي إلى غاية 2009، ولم يتوقف صدور القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام حتي صدور قانون تنظيم مهنة المحاسبة وبالتالي الجزائر ومنذ اعتمادها النظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها.

حيث أن هذه التغيرات مست مختلف جوانب المحاسبة بحيث في البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحرير مركزها المالي ونتيجتها الصافية، ولكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع البيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة والظروف والاحداث التي أثرت عليها من أجل اعداد وعرض القوائم المالية.

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات لمستخدميها وحتي تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها لا بد أن تعد وفق مبادئ وأسس متعارف عليها دوليا كذلك يجب على المؤسسات أيضا الافصاح عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، حتي تكون أكثر فائدة للمستخدمين والأطراف المعنية.

- **الإشكالية:**

إن الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية تماشيا مع المتطلبات الدولية لعولمة القوائم المالية تغطية للعجز الذي يوجهه المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) . وسيتم التطرق في هذه الدراسة إلى أثر النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة القوائم المالية ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري التالي:

هل يؤثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؟

❖ وللإجابة على هذه الأسئلة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بقواعد النظام المحاسبي المالي؟

✓ هل تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة؟

- **فرضيات البحث:** تتمثل فرضيات الدراسة في:

❖ يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بقواعد النظام المخاسبي المالي.

❖ تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة وشفافية القوائم المالية.

- **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- بيان اسهامات النظام المحاسبي المالي في تأثير على جودة القوائم المالية.
- محاولة ابراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- توضيح ومعرفة مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة لقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) وتقييم جودة القوائم المالية التي تعدها وتصدرها.

- **أسباب الدراسة:**

من بين الاسباب التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع هي:

- ❖ طبيعة التخصص أي أن الموضوع محل الدراسة يندرج ضمن تخصص محاسبة وتدقيق.
- ❖ الرغبة الشخصية في دراسة المنظومة المحاسبية الجزائرية الحالية (النظام المحاسبي المالي) ومعرفة قدرات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق جودة القوائم المالية.
- ❖ توفير المادة العلمية للباحثين والطلبة في المستقبل ومحاولة اثراء المكتبة الجزائرية بمراجع.

- **حدود الدراسة:**

الاطار المكاني: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

الاطار الزماني: 2018- 2019.

- **مناهج الدراسة:**

المنهج الوصفي: من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والرسائل العلمية وغيرها من المراجع ذات الاهتمام بموضوع البحث بغرض استخراج المفاهيم المتعلقة بعناصر موضوع البحث.

المنهج التحليلي: تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوقوف على مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية.

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة سعيدي عبدالعليم 2015 بعنوان" محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"**: هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات، وقد وصلت إلى أن انتقال النظام المحاسبي المالي مشروع مؤسساتي ذو أهمية كبيرة يتعدى الرهانات المحاسبية البحتة، وأن اعداد القوائم المالية تحكمها مجموعة من المفاهيم والاعتبارات والمبادئ ضمن الإطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي.
- **دراسة يحياوي ياسر بعنوان" أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية"**: هدفت إلى إبراز دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وتشخيص واقع تطبيق هذا النظام، وتوصلت إلى أن القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي،

حيث هي الوســـيلة الرئيســـية التي من خلالها تصـــل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

- **دراسة سارة مدفوني 2014 "أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي علي جودة القوائم المالية في المؤسسة الانتاجية:** هدفت الدراسة إلي توضيح ومعرفة واقع استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية علي جودة القوائم المالية، توصـــلت إلى أن القوائم المالية هي الصـــورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤســـســـة الاقتصـــادية خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أنتفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة الحاليين والمترقبين بما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة في تنمية المؤسسة.
- **دراســة عونوية 2014 بعنوان دور النظام المحاســبي المالي SCF في إفصــاح عن المعلومات المحاســـبية:** هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف علي مدي أهمية النظام المحاســـبي المالي وأهمية المعلومات المحاســبية في كونها جوهر إفصـــاح المحاســبي، والتعرف علي نوعية ومقدار البيانات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية، توصلت إلي أن نظام المحاسبي المالي سيؤدي إلي التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة، ويؤثر علي الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات.

صعوبات الدراسة

إن أي دراســة علمية تواجه قدرا من الصــعوبات التي تتفاوت في حجمها حســب طبيعة وموضــوع البحث، وما على الباحث إلا أن يتجاوزها لغرض نجاح بحثه، وفي حقيقة الأمر قد تلخصت صعوبات البحث فيما يلي:

- ❖ صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الاقتصادية والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليم استمارات الاستبيان والحصول على آرائهم.
- ❖ صعوبة توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة.
- ❖ صعوبة استرجاع استمارات الاستبيان.

خطة الدراسة

بغرض الاجابة على الاشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث:

الجانب النظري: يتكون من فصـل واحد سـنتناول فيه الإطار النظري للنظام المحاسـبي المالي وجودة القوائم المالية.

ويشمل ثلاث مباحث، الأول عن النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني عن القوائم المالية، أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتناول فيه جودة القوائم المالية.

الجانب التطبيقي: هو عبارة عن دراسـة ميدانية لما جاء به الفصـل الأول، حيث سـيتم تخصـيص المبحث الأول لعينة الدراسـة، أما المبحث تناولنا فيه منهجية الدراسـة الميدانية لدراسـة أثر النظام المحاسـبي المالي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، لنحاول في المبحث الثالث تفسير وتحليل نتائج هذا الاستبيان.

الفصل الأول

الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي

وجودة القوائم المالية

تمهيد:

شـــهدت الفترة الممتدة من ســـنة 2007 إلى يومنا هذا العديد من التطورات المهمة في الميدان المحاسـبي الجزائري ولعل أهمها: الأمر 10-02 المؤرخ في 2010/08/29 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بمجلس المحاســبة، القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسـبة ومحتوى الكشـوف المالية وعرضـها وكذا مدونة حسـابات وقواعد سـيرها، القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتعلق بالنظام الحاسبي المالي.

إلا أنه وبعد مرور أكثر من سنتين علي تطبيق وممارسة النظام المحاسبي المالي، برزت إلي مواجهة مجموعة المعوقات خصـوصـا في ظل تأكيد الباحثين والمتخصـصـين في المجال المحاسـبي على أن النظام مستنسخ من النموذج المحاسبي الفرنسي، وهذا راجع لتوكيل مهام الإصلاح المحاسبي في جزائر.

وتعد القوائم المالية المحاسبية لأي مؤسسـة وسيلة أساسـية لتوصـيل المعلومات إلى مسـتخدميها وحتي تكون هذه القوائم وواضــحة إلى كل الأطراف المســتخدمة لها لابد أن تعد وفق مبادئ وأســس متعارف عليها، حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين والأطراف المعنية.

سنتناول في هذا الفصل " الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية" وينقسم إلي المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية

المبحث الثالث: جودة القوائم المالية

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية تتماشى مع التغيرات العالمية، حيث قامت بإصدار قانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي(**scf**) ويتوافق بدرجة عالمية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

أ- من الناحية الاقتصادية: جاء المفهوم الاقتصادي للنظام المحاسبي المالي في قانون 07-11 حيث نص على ما يلي: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف المالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

ب- من الناحية القانونية: هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا للأحكام القانون، ووفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المتفق عليها.[2]

1-2 – مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بيها ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[3]

---

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:** القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة رقم 3، ص3.

[2]- محمد فيصل مياده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي علي إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة**، مذكرة دكتورا تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص 35.

[3] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:**مرجع نفسه، مادة رقم 2، ص 3.

تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية: [1]

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل أشخاص الطبعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي. ويستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص النظام المحاسبي المالي

2-1- مميزات النظام المحاسبي المالي

يمتاز النظام الجديد بثلاث مميزات: [2]

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفضلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوروبية، أمريكية، IFRS/IAS، اختيار هذه الأخيرة.
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية وللإدارية.
- يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقلين.
- يسهل ويساعد على شرح القواعد ومعالجة لبعض الأحداث غير مدرجة في نظام المحاسبي المالي.
- إعطاء نماذج للقوائم المالية.
- النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا.

---

[1]- علاوي لخضر: **النظام المحاسبي المالي سير الحسابات وتطبيقها**، دار متيجة للطباعة، الجزائر، بدون سنة، ص 23.

[2]- بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولة، ج 1**، دار منشورات الكلية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 42، 43. [2]

2-2- خصائص النظام المحاسبي المالي

ما يميز النظام المحاسبي المالي عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي: [1]

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.
- طرق جديدة لتقيم الأصول والخصوم.
- مفاهيم جديدة للأعباء أو النواتج أو الإرادات.
- إضفاء السبغة المالية على الحاسبة.
- إدراجه للاستثمارات المالية ضمن المثبتات.
- التخلي على قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

3-1- أهداف النظام المحاسبي المالي

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي كما يلي: [2]

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشـــاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في دول التي تطبق المعايير الدولية المحاسبة.
- نشر معلومات وافية، موثوق بيها وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

---

[1]- بن ربيع حنيفة: مرجع نفسه، ص43.

[2]- كمال رزيق وآخرون: **حول النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بليدة، يومي 12-14 ديسمبر 2011، ص ص 5، 6.

3-2- أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فما يلي:[1]

1. يسمح بتوفير معلومة مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي وتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات.
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
11. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
12. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
13. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
15. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الاموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

---

[1] العربي موساوي: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي علي عرض القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2015، ص 10.

المطلب الرابع: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية الدولية لإعداد القوائم المالية

لمعرفة مدى توافق النظام المحاســـبي المالي مع معايير المحاســـبة الدولية لإعداد التقارير المالية **(IAS - IFRS)** ، يمكن إجراء المقارنة من خلال:

4-1- المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي

الإطار المفاهيمي من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IAS- IFRS)**، يهدف إلى التنسيق وتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، وكيفية إعداد القوائم المالية، وخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاســبية، وكذا المعايير المحاســبية الدولية التي تهتم بكل المؤســســات العامة والخاصــة، التجارية والخدمية، أما في نظام المحاســبي المالي فإن الإطار التصــوري يشــكل دليلا لإعداد المعايير المحاسـبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسـبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

مما ســـبق نجد أن كلا الإطارين لهما نفس الأهداف التي يصـــبو إلى تحقيقها. غير أن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية **(IAS - IFRS)** تم تحديثه سنة 2010 ليشمل جميع تفاصيل التقارير المالية متضـمنة القوائم المالية أما الإطار التصـوري للنظام المحاسـبي المالي فهو الإطار المفاهيمي القديم للجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عملية الهيكلة، والذي يغطي القوائم المالية فقط. [1]

[1]- رزيقات بوبكر، سـعداني محمد سـعيد: **مدي توافق النظام المحاسـبي المالي (SCF) مع معايير المحاسـبية الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 262.

4-2- المقارنة من خلال القوائم المالية وطريقة عرضها

ستكون المقارنة من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1-1): مقارنة القوائم المالية وطريقة عرضها حسب (IAS - IFRS) و (SCF)

البيان	IAS-IFRS	SCF
القوائم المالية	قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات والجداول الملحقة.	الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.
عرض قوائم المالية	قائمة المركز المالي: تحتفظ المؤسسة بطريقة عرض قائمة المركز المالي وتصنيف البنود، باستثناء أن هناك عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر ملاءمة أو يقتضي معيار دولي لإعداد التقارير المالية تغيراً في العرض. كما حددت الحد الأدنى للبنود التي يجب أن تعرض في قائمة المركز المالي، والتمييز بين العناصر المتداولة والعناصر غير متداولة استناداً لمبدأ السيولة. قائمة الدخل الشامل: يعرض مجموعة من البنود المصنفة حسب طبيعتها(بما فيها حصة الدخل الشامل الآخر للمؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية). كما يمكن تصنيف الأعباء حسب وظيفتها لكن يتطلب معلومات إضافية حول طبيعة هذه الأعباء. بما في ذلك مصاريف الإهتلاك والإطفاء وتكاليف الموظفين.	الميزانية: تقديم الميزانية وفق جدول وتصنيف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم (العناصر الجارية والعناصر غير جارية). حساب النتائج: يتم فيه عرض بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة، كما حدد الحد الأدنى للمعلومات التي يتضمنها، وفي حالة حساب النتائج المدمجة فهو يتطلب معلومات إضافية. كما يتم تصنيف فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف. جدول سيولة الخزينة: يتم عرضه بنفس طريقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس

[1]- رزيقات بوبكر، سعداني محمد السعيد: مرجع سبق ذكره، ص ص 264، 265.

	قائمة التدفقات النقدية: تعرض فيه التدفقات النقدية والتي يتم تصـــنيفها إلى تدفقات من الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، وذلك باســـتخدام الطريقة المباشـــرة أو غير مباشرة. قـائمـة التغيرات في حقوق الملكيـة: تعكس التغيرات في حقوق الملكية في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير المالية. الإيضاحات: تقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها والمعلومات غير معروضـــة بالقوائم المالية ولكن ضـــرورية لفهم أي منها، وطالما أن الأمر مجدي فتعرض المؤسسة الملاحظات بطريقة منضـــمة وعمل إشـــارات مرجعية لكل بند في قوائم المالية.	الأموال الخاصـة للكيان خلال السـنة المالية. ملحق الكشـوف المالية: يشـمل ملحق الكشـوف المالية على كل المعلومات التي تكتســـي طابعا هاما او كانت مفيـدة لفهم العمليـات الواردة في الكشوف المالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IAS1)** وكذا طرق عرضـــها، كما أن النظام المحاســـبي المالي تبنى قائمتين جديدتين هما جدول سيولة الخزينة وجدول الأموال الخاصـة وكذا لما تكتسـيه هتين القائمتين من أهمية تكون في توفير معلومات مفيدة حول التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف أنشطة المؤسسة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، وكذا أي حركة رؤوس الأموال في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير.

المبحث الثاني: القوائم المالية

لا يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولي في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة. فالقوائم المالية هي الوسائل التي من موجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية.

وحيث أن تلك القوائم المالية في جوهرها هي تلك الناتج النهائي للعملية المحاسبية فإن القارئ الذي يتفهم محتوي ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها

1-1- مفهوم القوائم المالية

ويمكن تعريف القوائم المالية علي أنها:

تعريف 1: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه إلي قسمين: الأول: قوائم مالية أساسية. والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية. أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتي تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية. أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناءً على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة.....إلخ.[1]

تعريف 2: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقات النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالي[2].

تعريف 3: القوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات للمستثمرين

---

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 28.

[2]- أحمد طرطار، عبد العالي منصر: **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد**، دار جسور، الجزائر، 2015، ص 191.

والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم.[1]

1-2- مستخدمو القوائم المالية

تشمل ما يلي:[2]

أ- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومشترياتهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع ارباح الأسهم.

ب- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات المتمثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على مكافآتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ج-**المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د- الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعامل رئيسي لهم.

ه- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

و- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

---

[1]- خالد جمرات الجعارات: **التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولي، دار إثراء، عمان، 2008، ص 93.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، الطبعة الأولي، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 45، 46.

ز- **الجمهور**: تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور لتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: الفرضيات والمبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

2-1- الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية:

لتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق الفرضيتين الآتيتين[1]، ويمكن ايضاح الفرضيات في شكل رقم(1-1):

أ- **أساس الاستحقاق:** وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات الأحداث الأخرى عند حدوثها(وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، ولا تقتصر البيانات المالية المعدة طبقا لأساس الاستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي وما تضمنته من استلام ودفع النقدية ولكنها توضح أيضا لمستخدميها التزامات بدفع النقدية في المستقبل والموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل، ولذا فالبيانات المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ب- **فرضية الاستمرارية:** يتم في العادة إعداد البيانات المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور، ولذا يفترض بأن المؤسسة لا تنوى وليست بحاجة لتسوية أنشطتها أو تقليصها بدرجة كبيرة، وفي حالة وجود مثل تلك النية او الحاجة فإنه قد يكون من الواجب إعداد البيانات المالية طبقا لأساس مختلف، وفي هذه الحالة يدب الإفصاح عن الأساس المستخدم.

الشكل رقم (1-1): الفرضيات المحاسبية لإعداد القوائم المالية

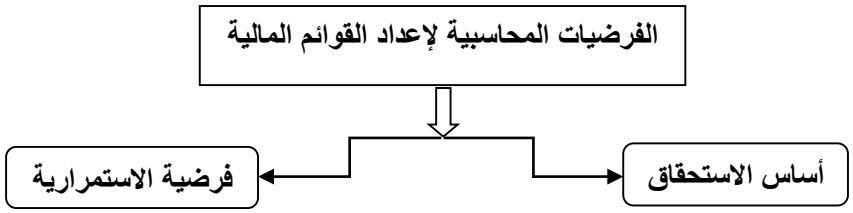

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- أحمد طرطار، عبد العالي منصر: مرجع سبق ذكره، ص ص 200، 201.

2-2- المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية:

إن المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ لإعداد القوائم المالية والمقبولة قبولا عاما في التطبيق العلمي ويمكن إيضاح هذه المبادئ في (الشكل رقم1-2) وتتمثل في:[1]

أ- مبدأ التكلفة التاريخية:

إن التكلفة التاريخية أصبحت من المبادئ المقبولة في التطبيق حيث أن القوائم المالية تعد استنادا إليها. حتي أن هذا المبدأ يستمد قوته استنادا إلي مبدأ الموضوعية المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد محاسبيا وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية.

ب-**تحقق الإيراد:**

مع استمرار الوحدة الاقتصادية في نشاطاتها فإنها تحصل على الإيراد، فهو يمثل تدفق نقدي يؤدي إلي زيادة في أصول المنشأة نتيجة لبيع سلعة معينة أو تقديم خدمة. وإن الاعتراف بهذه الإيرادات المكتسبة وإثباتها في السجلات المحاسبية يتحقق في حال توفر شرطان:

الأول- أن تكون كل العمليات اللازمة لاكتسابها قد تمت بالفعل.

الثاني- أن تكون واقعة التبادل قد تمت بالفعل.

ج- مبدأ القابلية (مقابلة الإيرادات بالمصروفات):

تطبيقا لفرض الفترة المحاسبية والمتمثل بتقسيم الحياة الوحدة الاقتصادية إلي فترات محاسبية متساوية، يستلزم الأمر تحديد نتائج نشاط المنشأة في كل فترة من هذه الفترات وهذا يتم من خلال تخفيض جميع تكاليف تلك الفترة من إيراد المتحقق لنفس الفترة والإيرادات تمثل ما تحصل عليه المؤسسة لقاء ثمن مبيعاتها أو ثمن لخدمة مقدمة للغير أما المصروفات فهي تمثل تكلفة البضاعة أو الخدمة المقدمة.

د- مبدأ الإفصاح:

إن هذا المبدأ له أهمية كبيرة ويعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تساهم بفعالية في إعطاء قيمة مهمة للمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية وأن الإفصاح يتمثل لإظهار كل المعلومات التي لها تأثير في اتخاذ قرار معين يتعلق بالمؤسسة

[1]- إسماعيل يحيي التكريتي وآخرون: **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولي، دار ميس الريم، عمان، 2007، ص ص 28-31.

الشكل رقم (1-2): مبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية

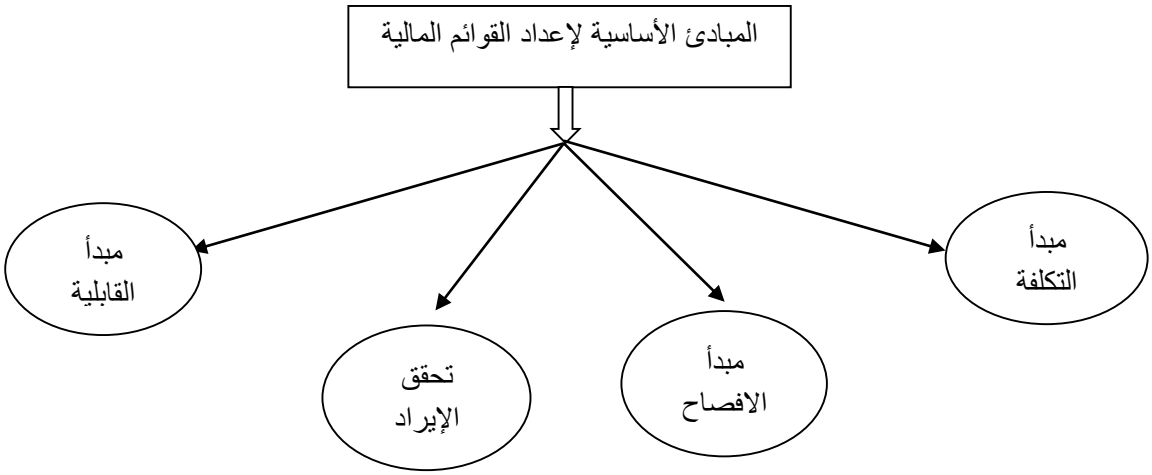

المصدر: من اعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: مكونات وعناصر القوائم المالية (الميزانية وحساب النتيجة)

3-1- الميزانية:

أ- تعريف الميزانية:

تعتبر الميزانية قائمة لإظهار المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي نهاية السنة المالية.[1]

وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة وحق اعلان صافي أصول المؤسسة.[2]

وهي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.[3] حيث يوضح الملحق رقم 01 شكل الميزانية.

ب- **عناصر الميزانية:** وتتمثل عناصر الميزانية في:

أولا- الأصول: هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وإن الوحدة الاقتصادية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.[4]

---

[1]- عزيل مصطفى: **تقنية المحاسبة بين النظري والتطبيق**، الطبعة الأولي، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 12.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سبق ذكره، ص ص 104 105.

[3]- محمد فيصل مايده: مرجع سبق ذكره، ص 106.

[4]- ناجي بن يحي: **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 68.

وينتظر منها تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية.[1]

وتشمل الأصول: [2]

❖ **الأصول المتداولة:** هي الأصول التي يكون من المتوقع تحويلها الي نقدية أو بيعها أو استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية في المؤسسة ويمكن تصنيفها إلى:

النقدية وما في حكمها: وتشمل النقدية الموجودة في السوق والودائع لدي البنك.

- **الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق.
- **الحسابات المدينة:** تشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ الواجبة التحصيل.
- **المخزون:** هو أصول محتفظ به في عملية الإنتاج أو بغرض البيع.
- **المصـــروفات المدفوعة مقدما:** هي عبارة عن أصـــول يتم إيجادها عن طريق الدفع، وهي تنقص وتصبح نفقات مع مرور الوقت.

❖ **الأصول غير متداولة:**

تشمل الاستثمارات طويلة الأجل، العقارات والآلات والمعدات الأصول المعنوية والصول المتنوعة الأخرى.

أعلا سيولة من بند المخزون، وأقل سيولة من بند أوراق القبض، بينما الأصول الجاهزة كالمحاسبات تحت الطلب تتميز بدرجة السيولة عالية.

ثانيا– الخصوم: وهي مطلوبات حالية تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات، وتنقصم الخصوم إلي ما يلي:[3]

❖ **الخصوم المتداولة:** هي الالتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- سيتم تسجيلها في الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة.
- يتم تحملها لأغراض المتاجرة.
- تستحق خلال 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

---

[1]– Philipe touron, comphiabilité en IFTS Edition d'organisation, paris, 2004, P09.

[2]–بن فرج زوينة: **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص ص: 70، 71.

[3]– محمد فيصل مايده: مرجع سبق ذكره، ص ص: 108، 109.

- لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر بعد تاريخ إعداد الميزانية.

❖ **الخصوم غير المتداولة:** هي الالتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة.
- لا تستحق خلال 12 شهر.
- لا يتم تحملها لأغراض المتاجرة.
- الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتي لو استحق خلال 12 شهر، ويطلق عليها أحيانا التزامات طويلة الأجل.

ثالثا- حقوق الملكية:

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الأصول،[1] وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة، وتشمل العناصر التالية:

- رأس مال الأسهم.
- الأرباح المحتجزة.
- الاحتياطي الإجباري.
- أسهم الخزينة.
- بعض بنود الدخل الإجمالي التي تظهر ضمن حقوق الملكية.

3-2- حساب النتيجة:

أ- تعريف حساب النتيجة:

هي عبارة عن تقرير، يبين نتيجة أعمال المؤسسة أما المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة الدورة:

الايرادات – المصاريف = النتيجة

وبما أن هذه القائمة هي عبارة عن حساب فإن كل حسابات المصاريف والايرادات تقفل في نهاية كل دورة محاسبية بترحيل مبالغها لحساب النتيجة، وتمثل الإيرادات تدفقات داخلة نتيجة بيع السلع والخدمات، بينما تمثل المصاريف الموارد المستخدمة المدفوعة من قبل المؤسسة بهدف الحصول علي الإيرادات.[2]

[1]- طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2]- بن ربيع حنيفة: مرجع سبق ذكرة، ص 39.

ب-عناصر حساب النتيجة:

النظام المحاسبي المالي قدم نموذجين لحساب النتائج، الأول حسب الطبيعة يتم من خلاله تحليل الأعباء حسب طبيعتها، التي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة ونسب التطور وإجراء المقارنة الزمانية والمكانية أما الثاني يتعلق بحساب النتائج حسب الوظائف الذي يسمح للمسيرين من إجراء تحليل دورة الاستغلال وتحديد الوظائف التي تساهم في تحقيق النتيجة.[1] ولاطلاع علي شكل حساب النتيجة أنظر إلى الملحق رقم 2.

المطلب الرابع: مكونات وعناصر القوائم المالية (قائمة تدفقات الخزينة، قائمة الأموال الخاصة، الملاحق)

4-1- قائمة تدفقات الخزينة:

أ- **تعريف قائمة تدفقات الخزينة:** ترتكز قائمة التدفقات النقدية على أمرين:[2]

الأول: أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

الثاني: أنه يتم تبويب القائمة إلي ثلاث أقسام رئيسية هي: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية.

ب-**عناصر قائمة تدفقات الخزينة:** تتمثل في الأنشطة التالية:[3]

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من بيع وشراء السلع.
- **الأنشطة الاستثمارية:** هي التدفقات النقدية الناتجة من بيع وشراء الأصول الثابتة وكذا الاستثمارات في الديون والملكية في الشركات الأخرى.
- **الأنشطة التمويلية:** هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول علي موارد تمويل للأصول سواء من القروض أو إصدار الأسهم. وللاطلاع علي شكل قائمة تدفقات الخزينة أنظر للملحق رقم(03).

---

[1]- عبد الكريم شناي: **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي علي نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 56.

[2]- طارق عبد العال حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 74.

[3]- كمال الدين مصطفي الدهراوي: **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولي، دار الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 156.

4-2- جدول الأموال الخاصة:

أ- **تعريف جدول أموال الخاصة:** هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن نشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح.[1] وللاطلاع علي جدول الأموال الخاصة انظر الملحق رقم(04).

ب- **عناصر جدول أموال الخاصة:** تتمثل عناصرها في:[2]

- نتيجة الدورة الصافية.
- الآثار المرتبطة عن التغير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحتسبة المباشرة في الأموال الخاصة.
- العمليات المتعلقة برأس المال.
- عناصر الإيرادات والتكاليف والأرباح أو الخسائر المحتسبة مباشرة في الأموال والتي لم تدخل في جدول حسابات النتائج.
- عمليات توزيع الأرباح التي حدثت خلال السنة.

4-3- الملاحق:

أ- **تعريف الملاحق:** هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل تفاصيل المتعلقة لإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يحص الشراك، الارتباط والتنازل بين الوحدات وخبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات أو مئات الصفحات.[3]

ب- **عناصر الملاحق:**

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تتضمن الملاحق اربع عناصر أساسية كل واحدة منها تتضمن مجموعة من النقاط. إن إدخال أي معلومة أو إضافتها ضمن الملاحق يخضع لشرطين أساسيين الشرط الأول هو أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية، أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف

---

[1]- بن ربيع حنيفة: مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- عمراني أمين: **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 79.

[3]- بن ربيع حنيفة: مرجع سبق ذكره، ص 40.

مستعملي القوائم المالية في حالة ما إذا لم يعرض ضمن الملاحق والشرط الثاني يتمثل في أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية.[1]

الشكل رقم (1-3): مكونات القوائم المالية

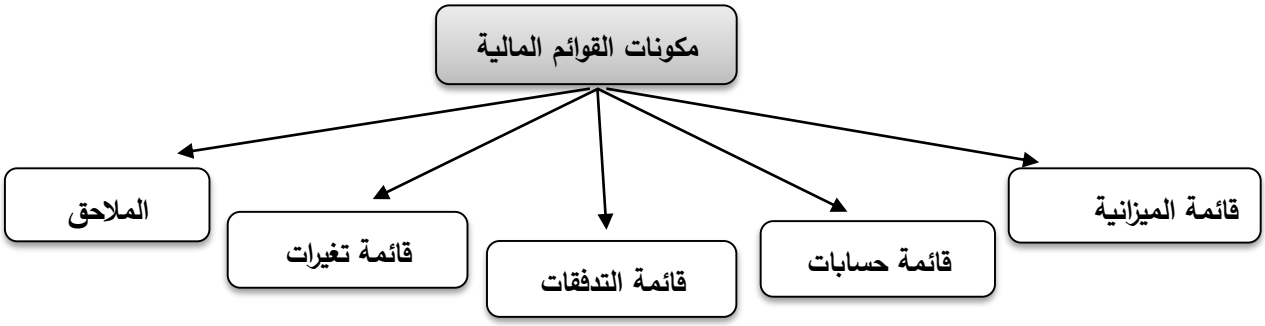

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثالث: جودة القوائم المالية

عند الحديث عن المعلومات المحاسبية المفيدة وصالحة للاستخدام فانه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توفرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها، والباحث في هذه الصفات يجد أنها لا تمثل قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة عن أي من منظمات المحاسبية المهنية الرئيسية في العالم، لكنها تأخذ صفة التوصيات التي ترى هذه المنظمات ضرورة تطبيقها، وإذا ما رجعنا إلي النظام المحاسبي المالي فيما يخص الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد أنه أوصى بأربع صفات أساسية حتي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهذا ما نص عليه مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في إطاره المفاهيمي.

المطلب الأول: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

1-1- الملاءمة (pertinence) :

تكون المعلومات ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين، المعلومات المالية الملائمة هي معلومات من المرجح أن تؤثر على القرارات إذا كان لديها القيمة التنبئية، أو القيمة المؤكدة، أو كليهما؛ وتكون المعلومات المالية لها قيمة تنبئية إذا كان يمكن استخدامها كبيانات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتكون لها قيمة مؤكدة إذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة، والقيمة التنبؤية والقيمة المؤكدة للمعلومات المالية تكون مترابطة مع بعضها البعض.

[1]- عمراني أمين: مرجع سبق ذكره، ص 80.

والمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في غالب الأحيان تكون قيمة مؤكدة، علي سبيل المثال نجد أنه يمكن استخدام البيانات على النتائج المحققة للدورة الجارية كأساس للتنبؤ بنتائج الدورة المقبلة، كما يمكن أيضا المقارنة مع تقديرات نتائج السنة الحالية أو السنوات السابقة ،وبالتالي يمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات للمستخدم تصحيح وتحسين العمليات التي استخدمت في إجراء هذه التنبؤات.

تجدر الإشارة إلي أن مبدأ الملائمة يستند علي مبدأ الأهمية النسبية، وتكون المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تزويرها قد يؤثر على القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين استنادا إلي المعلومات المالية المقدمة من كيان محدد، أي بعبارة أخرى، فإن المادية هو جانب محدد من الأهمية تقوم على طبيعة أو حجم أوكليهما من العناصر التي تتصل بالمعلومات الواردة في القوائم المالية للكيان[1].

وحتي تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:[2]

أ- الملائمة في التوقيت: إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعده في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمن غير كاف أو التوقيت الغير ملائم.

ب- القدرة على التنبؤ في المستقبل: يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل. ويمكن للمعلومات والتقارير المالية أن تقوم بهذا الدور من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية حين تصدر القوائم المالية لفترتين متتاليتين كما يمكن للتقارير المرحلية والتقارير القطاعية القيام بهذا الدور.

ج- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: وتعرف أيضا بالتغذية الاسترجاعية ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات.

---

[1]- سعيدي عبد الحليم: **محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجيستير تخصص محاسبة، محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 57، 58.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة: مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

1-2- الموثوقية (Reliability) :

إن الثقة في مقياس معين تعتمد على أنه يعبر بصـــدق عن هذا الشـــيء، وتعتمد الثقة على المدى الذي يمكن به التحقق من صـدق التعبير المحاسـبي عن الصـفقات والأحداث المالية وسـلامة القياس، كما ترتبط الثقة بحيادية المعلومات.[1]

وحتي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصـــية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان باســـتطاعة المســـتخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.[2]

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم ايضا توفر ثلاث خصائص فرعية هي:[3]

أ- الصـــدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد القرير عنها بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصـــدق عن الظواهر. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس.
- تحيز القائم بعملية القياس.

ب- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني في المفهوم المحاســبي توفر شــرط باســتخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب.

ج- حيادة المعلومات: وتعني تقديم حقائق صـــادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصـــلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية كبيرة.

---

[1]- طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]- أحمد طرطار وعبد العالي منصر: مرجع سبق ذكره، ص 193.

[3]- بوفروعة سفيان: **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير تخصص ادارة مالية، متنوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص 31، 32.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

وهي الخصـــائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصـــائص الرئيسية التي سبق ذكرها. وتتلخص هذه الخصائص في:

2-1- خاصية القابلية للفهم (L'Intellgibilitè):

هي احدى الخصـــائص الأســـاســـية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابلتها للفهم المباشـــر من قبل المسـتخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المسـتخدمين مسـتوي معقول من المعرفة بالأعمال والنشـــاطات الاقتصـــادية والمحاســـبية، كما أنلديهم الرغبة في دراســـة المعلومات بقدر معقول من العناية. وينبغي عدم اســـتبعاد المعلومات حول المســـائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صـــانعي القرارات الاقتصـــادية بحجة أنه من الصـــعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[1]

2-2- قابلية المعلومات للمقارنة (Comparability):

إن اسـتخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشـكل أمرا هاما وأسـاسـيا للمسـتخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء. ويســـعي المســـتخدم من خلال توفر هذه الخاصـــية إلي إجراء المقارنات في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أملا في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعي لإجراء المقارنات بين الوحدات والمؤسـسـات المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضـيع الضـعف والقوة فيها، وهم ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات. وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلا إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات.[2]

2-3- الأهمية النسبية (Materiality):

الأهمية النسـبية مفهوم شـامل يتعلق بخصـائص الملائمة والموثوقية، إن قرار عدم الافصـاح عن معلومات معينة يمكن إن يكون مقبولا في حالة إذا ما كان المسـتثمرون في غير حاجة إليه أو لأن قيمة هذا البند صغيرة جدا بحيث لا تؤثر على القرار، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها في الاعتبار في كل حالة، ولكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي.[3]

---

[1]- الأخضر عزي، رابح طويرات: **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوي الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 18، الجزائر، 2018، ص 158.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3]- طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص ص: 51، 52.

2-4- خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار) (L Utilitè):

تواجه المحاسبة- في سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة والمفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية- ببدائل عديدة من الطرق المحاسبية الممكن إتباعها، وبالتالي تجابه بضرورة النظر إلي بعض المعايير كمرشد للاختيار بين تلك البدائل المختلفة، وكذلك تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرضها وتصنيفها في القوائم المالية وطالما أن هدف التقرير المالي هو تقديم المعلومات المفيدة لهم، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بمقدار خلو المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. إذ تعتمد الثقة في مقياس معين علي أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء، فالثقة ليست مقياس محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس.[1]

المطلب الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لتحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم معلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات، فإن مجلس المعايير المحاسبة المالية (FRSB) في إطارها المفاهيمي فقد اختارت محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذها في الاعتبار وهما:[2]

3-1- القيد الحاكم: المنفعة أكبر من التكلفة:

كما أن للمعلومات المحاسبية فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية، فإن للمعلومات المحاسبية كذلك تكلفة في إعدادها، تقديمها، تفسيرها، تحليلها، الإفصاح عنها واستخدامها، ولا بد من الموازنة بين منافع وتكلفة الحصول على هذه المعلومات. فغالبا ما يفترض المستخدمون أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدي المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح، حيث يجب الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويجب أن تزيد المنافع عن التكاليف.

[1]- الأخضر عزي، رابح طويرات: مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2]- المرجع نفسه، ص 260.

3-2- معيار الاعتراف: الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه يزودها مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية وعدم اشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب ارباكا للمستخدم وتضليلا له بل وقد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، هذا ويوصف البند على أنهمهم نسبيا في ضوء بعض الاعتبارات الكمية والنوعية، كقيمته النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بندا غير عادي أو بندا فرضته القوانين والتعليمات.

المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات هي تلك البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوي من الجودة، وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:[1]

4-1: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا فإنه غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

[1]- أسعد سمير مرشد: **مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، 1988، ص: 212.

4-2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ النفعة أحد الأشكال التالية:

أ- المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوي المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

ب- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ج- المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية المكانية للمعلومات.

4-3- الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

4-4 التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين بدائل القرارات الإدارية.

4-5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشـرية عند القيام بالعمليات والنشـاطات الازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

وفي الأخير يمكن القول أن: توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات هو ذا أهمية كبيرة، لأن المعلومات بدون توفير هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصـــل معالجة الجانب النظري للنظام المحاســـبي المالي والقوائم المالية، وانقســـم إلى مبحثين المبحث الأول النظام المحاسبي المالي والمبحث الثاني القوائم المالية.

وبعدما تطرقنا لدراسة مبسطة حول النظام المحاسبي المالي نستطيع القول بأنه خطوة هامة قامت بها الهيئات والمنظمات المهنية والمحاسبية لمختلف الدول وذلك بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي وتوفير المعلومات مالية وافية وشفافة وهذا ما يساعد على إعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة، ويعتبر أيضا نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ويهدف إلى المعالجة المشاكل والانتقادات التي وجهت للمخطط الوطني المحاسبي.

وتعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة في تنمية المؤسسة ومما ينعكس إجابا على تنمية الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات

تمهيد

بعد دراستنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، سنحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم والمعطيات التي تطرقنا لها سابقا على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، من خلال التعرف على مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية.

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية، حيث ارتأينا أن تكون دراستنا عن طريق تصميم استمارة الاستبيان، تتضمن محاورها تطبيق النظام المحاسبي المالي وآثارها على جودة القوائم المالية.

تمت عملية توزيع مجموعة من الاستبيانات على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (محاسبين، محافظي حسابات، مدققين داخليين) لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا، وعليه سوف نتطرق إلى وصف وتحليل وتوزيع عينة الدراسة، وتحليل الفقرات واختيار الفرضيات باستعمال معامل آلفاكرونباخ والبرنامج الاحصائي **SSPS 18** والبرنامج **EXCL 2007**

وتناولنا من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بعينة الدراسة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان

المبحث الأول: التعريف بعينة الدراسة

المطلب الأول: المحاسبين

تتلخص تعاريف ومهام المحاسب في القانون 10-01 كما يلي: [1]

1-1- تعريف المحاسب المعتمد

حسب المادة 41 من القانون 10-01 " يعد محاسبا معتمدا في مفهوم هذا القانون، المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته."

وحسب المادة 45 من نفس القانون " تحدد أتعاب المحاسب المعتمد في بداية مهمته، في إطار عقد تقديم خدمات يحدد مجال التدخل والوسائل الموضوعة تحت التصرف وشروط تسليم الوثائق"

1-2- مهام المحاسب المعتمد

حددت مهام المحاسب المعتمد في المواد 42، 43، 44 من القانون 10-01 كما يلي:

- يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، وعلى الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة الي أسندت إليه مسك محاسبته.
- تعد وتبقي الحسابات والموازنات والسجلات المحاسبية وكذا جميع الوثائق المتعلقة بها التي يتكلف بها المحاسب المعتمد، ملكية الزبون.
- يمكن المحاسب المعتمد أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والادارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها، كما يمكن أن يساعد زبونه لدي مختلف الادارات المعنية.

[1] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهام الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، المادة 41-44، ص ص 8 ،9 .

المطلب الثاني: محافظي الحسابات

يمكن تعريف محافظ الحسابات وذكر مهامه في القانون 10-01: [1]

2-1- تعريف محافظ الحسابات

حسب القانون 10-01 " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على الصحة وانتظام حسابات الشركات والهيئات ومطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به".

2-2- مهام محافظ الحسابات

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 23، 24 من القانون 10-01 كما يلي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركات أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المدير أو المسير.
- يقدر شروط ابرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات أو الهيئات التي تكون فيها القائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة لكل نقص قد يكتشفه أو اطبع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة من حيث صحتها أو انتظامها وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدي الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرارات.

[1] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المتعلقة بمهام الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وحسب المادة 25 من القانون 10-01 يترتب عن مهمة محافظ الحسابات:

- ✓ تقرير المصادقة بالتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام أو صحة الوثائق السنوية بصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبررة.
- ✓ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.
- ✓ تقرير خاص حول اتفاقيات المنظمة.
- ✓ تقرير خاص حول تفاصيل على خمس تعويضات.
- ✓ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة والممنوحة للمستخدمين.
- ✓ تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية،
- ✓ تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية.
- ✓ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

المطلب الثالث: المدقق الداخلي

3-1- تعريف المدقق الداخلي

هو موظف تابع للشركة، وحسب التطورات الأخيرة تم ربط المدقق الداخلي تنظيما بلجنة التدقيق لكي يضمن نوع من الاستقلال عن الادارة، ويكون مسؤولا فقط تجاه لجنة التدقيق وليس المدير العام أو رئيس الشركة كما كان سابقا[1].

3-2- مهام المدقق الداخلي

لقد تطورت مهام التدقيق الداخلي فلم يعد يركز علي المعاملات والصفات التي حدثت في الفترات السابقة فقط، بل اتسعت مهام لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا علي أداء المنشأة والعمل علي ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولا إلي الأهداف المنشودة.

حيث هناك العديد من المهام والوظائف التي يقوم بها المدقق الداخلي ومن بينها مايلي[2]:

---

[1]- The institute of internal audition, nakre 68,mars 2016, p35.

[2] – نعيمة قلقول، **دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة العربي بالمهيدي ام بواقي، الجزائر، 2018، ص ص 40 ،41 .

1. تطوير النظام المحاســـبي ونظام الرقابة الداخلية، ومن خلال إعادة النظر فيهما ومتابعة ومراقبة تطبيقاتهما، وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها،
2. اختيار المعلومات المالية والتشغيلية وإجراء الاختيارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
3. فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفايتها وفعاليتها بما في ذلك الضوابط غير المالية للمنشأة.
4. فحص الالتزام بقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزامات بالسياسات والأوامر الإدارية الأخرى.
5. تقديم رأي مستقل وموضوعي وتقديم الاستشارات للإدارة لخدمة الهدف الأساسي وهو تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.
6. عمل التوصيات اللازمة بشأن رفع الكفاءة التشغيلية للمنشأة.
7. التوافق مع الإدارة علي خطة التدقيق السنوية.
8. إصدار التقارير الربع السنوية إلي لجنة التدقيق أو المجلس الإداري.
9. القيام بأي مهام أخر تتطلبها الإدارة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

1-1- منهج الدراسة:

تهدف الدراســـة إلى التعرف على تأثير تطبيق النظام المحاســـبي المالي على جودة القوائم المالية، وفد تم الحصـول على البيانات اللازمة من خلال الاسـتبيان الذي تم إعداده لأجل هذا الغرض، وثم تفريغ الاسـتبيان وتحليله باستخدام برنامج **SSPS 18** و **EXCL**.

ومن ثم توجب علينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، والذي يعرف بأنه أحد طرق البحث التي تتناول الأحداث والظواهر مهما كان تصـنيفها، كما هي موجودة على أرض الواقع ووصـفها وصـفا دقيقا دون التدخل في مجرياتها.

يهدف الى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوجيهات.

2-1- مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات الظاهرة محل الدراسة.

وبناء على ذلك فإن المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من محافظي الحسابات، المحاسبين، المدققين الداخلين، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة 50 فرد، وتم الحصول عليها من خلال زيارة الباحثتين لمكاتب فئات مجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة

2-1- أدوات الدراسة:

تم اعداد الاستبيان حول **أثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية** حيث يساعد الاستبيان على الحصول على معلومات حول العمل الميداني، وذلك من خلال البيانات التي تم تعبئتها من قبل المستجوبين.

تضمنت استمارة الاستبيان 27 سؤال حيث اعتمدت الباحثتين على أسلوب الاسئلة المباشرة والواضحة، تم صياغتها باللغة العربية وتم التأكد من سلامة محتوي المعلوماتية لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الاسئلة، ابتعادها عن الغموص، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة). تم وضع اختبار أولي لأسئلة الاستبيان من طرف مجموعة من الأساتذة قصد استخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض. وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي.

أما عن أقسام الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- **الجزء التمهيدي:** تضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد العينة.
- **المحور الأول:** يتضمن أسئلة من 1 الى 14 والذي يتمحور حول قواعد النظام المحاسبي المالي.
- **المحور الثاني:** يتضمن الأسئلة من 15 إلى 27 والذي يتمحور حول جودة القوائم المالية.

لتحليل نتائج الاستبيان تم اعتماد الوسائل الإحصائية التالية: النسب المئوية، متوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الفا كرونباخ، بيرسون، **One sample Test**.

وقد تم إعداد الأسئلة علي أساس سلم ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، كما هو مبين في جدول التالي:

الجدول رقم(2-2) : يوضح ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-2- عينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في معدي ومستخدمي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وتم توزيع 50 استبيان علي أفراد العينة، وتم استعادة 45 استمارة أما خمس استمارات الباقية لم يتم استعادتها. كما هو موضح بالجدول ادناه:

الجدول رقم(2-3): الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
اجمالي الاستمارات الموزعة	**50**	**%100**
الاستمارات غير المسترجعة	**5**	**%15**
مجوع الاستمارات الصالحة	**45**	**%85**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

المطلب الثالث: الوصف الديمغرافي للعينة

3-1- المؤهلات العلمية:

جدول رقم(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى	التكرار	النسبة%
ليسانس	27	60
ماستر	15	33.3
ماجستير	2	4.4
دكتوراه	1	2.2
المجموع	45	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

الشكل البياني رقم(2-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

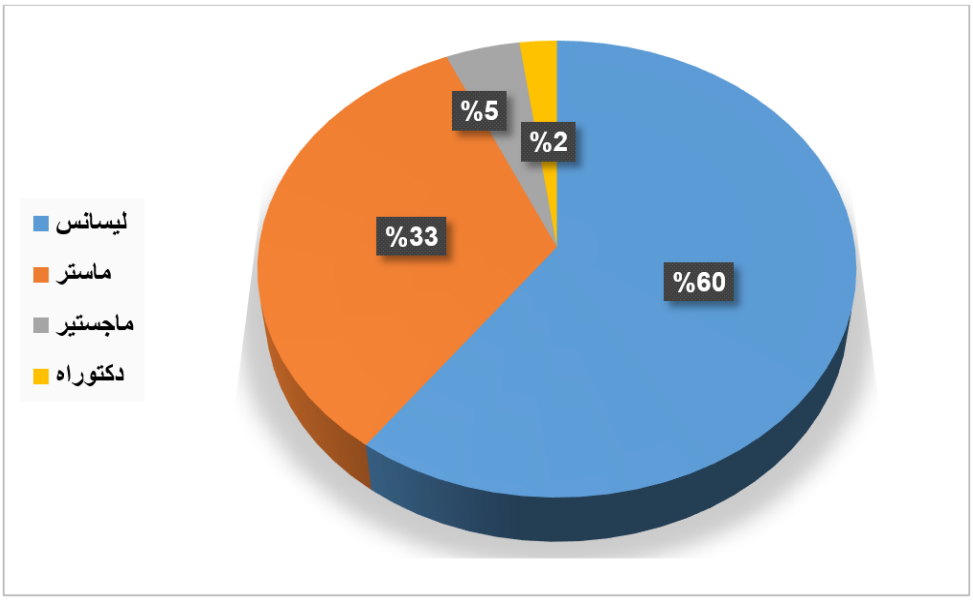

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة 60% للأفراد الحائزين على شهادة ليسانس، وتليها الأفراد الحائزين على شهادة الماستر بنسبة 33%، بعدها فئة المتحصلة على شهادة الماجيستير بنسبة 5%، والأخير فئة المتحصلون على شهادة الدكتوراه بنسبة 2%.

3-2- التخصص العلمي

الجدول رقم (2-5): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة%
محاسبة	21	46.7
مالية	17	37.8
جباية وتدقيق	2	4.4
أخرى	5	11.1
المجموع	45	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

الشكل البياني رقم (2-5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

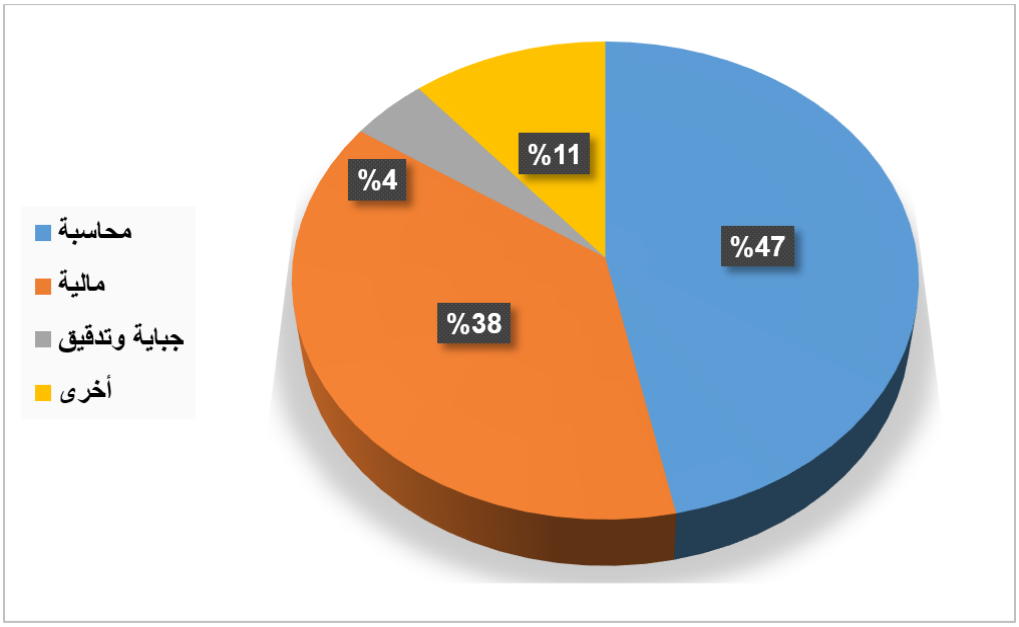

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

يتضح لنا توزيع النسب حسب التخصص العلمي لأفراد العينة حيث نجد أن فئة تخصص المحاسبة هي الأكبر والتي بلغت نسبتها 47%، أما التخصص الذي يليها هو تخصص المالية بنسبة 38%، ثم تليها تخصصات أخرى بنسبة 11%، وفي الأخير تخصص جباية وتدقيق بنسبة 4%.

3-3- المؤهلات المهنية:

الجدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني

الوظيفة	التكرار	النسبة%
محاسب	32	71.1
محافظ حسابات	6	13.3
مدقق داخلي	7	15.6
المجموع	45	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **SPSS**

الشكل البياني رقم (2-6) : توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

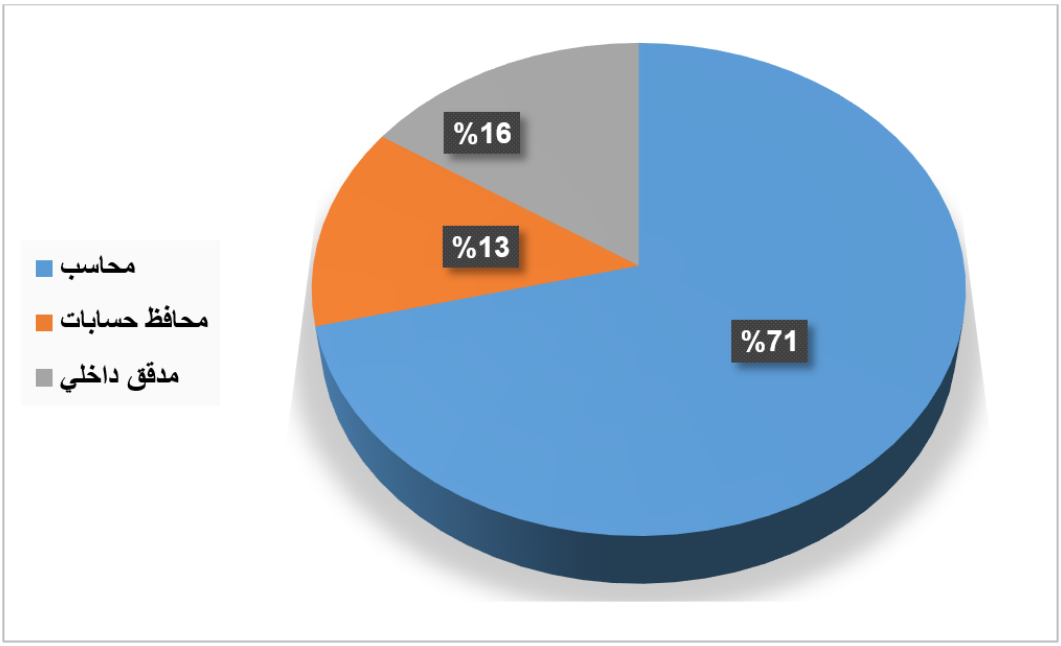

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

من خلال الاستمارات وتبويبها حسب المؤهل العلمي، وجدنا أن نسبة المستجوبين الذين يمارسون وظيفة محاسب مؤسسة بنسبة 71%، وتليها وظيفة مدقق الداخلي بنسبة 16%، وفي الأخير مهنة محافظ الحسابات بنسبة 13%.

3-4- الخبرة المهنية

الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	11	24.4
من 5 إلى 10 سنوات	15	33.3
من 10 إلى 15 سنة	14	31.1
من 15 إلى 20 سنة	1	2.2
أكبر من 20 سنة	4	8.9
المجموع	45	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **SPSS**

الشكل البياني رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

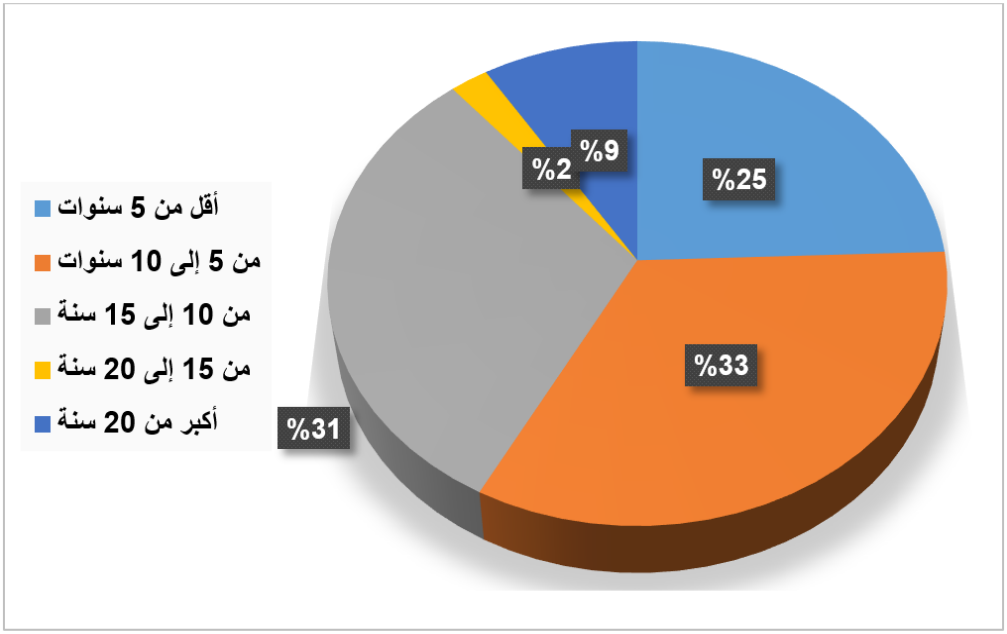

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج **SPSS**

اعتمدنا في توزيع سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة المدروسة على خمس فئات، ويتبين أن نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم أقل من خمس سنوات 25%، ثم من 5 إلى 10 سنوات 33%، ثم من 10 إلى 15 بنسبة 31%، ثم من 15 إلى 20 سنة بنسبة 2%، وأخيرا الفئة الأكثر من 20 سنة بنسبة 9%.

3-5- دراسة ثبات الاستبيان

تم حساب ثبات هذا الاستبيان عن طريق التناسق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، القائمة على أساس حساب معدل الارتباطات بين عبارات الاستبيان ككل. حيث بلغ 0,779 ونجد أيضا أن محاوره كذلك جاءت بنفس القيم تقريبا حيث بلغ في محور **جودة القوائم المالية** 0.749 وفي محور **قواعد النظام المحاسبي المالي** 0.741 وهي قيم قريبة من 1، ومنه نستطيع القول بأن هذا الاستبيان ثابت، كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): يوضح ثبات الاستبيان عن طريق ألفا كرونباخ

المحاور	ألفا كونباخ	عدد العبارات
قواعد النظام المحاسبي المالي	0.741	14
جودة القوائم المالية	0.749	13
الكلي	0.779	27

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد علي برنامج SPSS

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان

المطلب الاول: تحليل محاور الاستبيان

لقياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي علي جودة القوائم المالية تم استخراج متوسطات حسابية لإجابات المستجوبين على جميع اسئلة محوري الدراسة مع مقارنة كل فقرة حسب مقياس ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (2-9): المتوسطات الحسابية وفقا لسلم ريكارت

الإجابة	درجة السلم	المجالات
غير موافق بشدة	1	1-1.79
غير موافق	2	1.80-2.59
غير متأكد	3	2.60-3.39
موافق	4	3.40-4.19
موافق بشدة	5	4.20-5

المصدر: إعداد الطالبتين

1-1- تحليل عبارات المحور الأول: قواعد النظام المحاسبي المالي

جدول رقم (2-10): قواعد النظام المحاسبي المالي

الرقم	عبارات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المعيارية 3		
				T المحسوبة	القيمة الاحتمالية SIG	الاتجاه العام
1	تعتبر التغيرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية.	4.5778	0.83907	12.614	0.000	موافق بشدة
2	تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية	4.6889	0.59628	19	0.000	موافق بشدة
3	تحتاج إلى دورات تكوينية في مجال محاسبة	4.5111	0.54864	18.476	0.000	موافق بشدة
4	الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها.	4.6	0.75076	14.296	0.000	موافق بشدة
5	المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية	4.3778	0.86047	10.741	0.000	موافق بشدة
6	من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى أصول وخصوم جارية وغير جارية	4.6222	0.61381	17.729	0.000	موافق بشدة
7	تتلاءم قواعد النظام المحاسبي المالي مع البيئة الاقتصادية الجزائرية	3.8667	1.30732	4.447	0.000	موافق
8	تدعم النظام المحاسبي المالي جودة القوائم المالية في المؤسسة	4.5556	0.58603	17.806	0.000	موافق بشدة
9	تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم	4.5111	0.75745	13.383	0.000	موافق بشدة
10	تمكن أهمية جدول حسابات النتائج ي إظهار الإيرادات والأعباء	4.5778	0.62118	17.039	0.000	موافق بشدة
11	تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي المالي بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها	4.2889	1.03621	8.344	0.000	موافق بشدة
12	تساعد القوائم المالية المعتمدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	4.4889	0.69486	14.374	0.000	موافق بشدة
13	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	3.7778	1.16558	4.476	0.000	موافق
14	تعبر القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة	4.1333	0.58775	12.935	0.000	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Spss.

تحليل

نلاحظ من الجدول رقم (00-00) أن المتوسط الحسابي لعبارات محور **قواعد النظام المحاسبي المالي تراوح بين** (3.77-4.68) وانحرافات معيارية (0.59-1.16) والقيمة الاحتمالية 0.00 SIG وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \geq 0.05$) وهذا يعني اتجاه أفراد العينة نحو الموافق والموافق بشدة على **قواعد النظام المحاسبي المالي** وتم ترتيب العبارات حسب أهميتها كالتالي:

1. **العبارة (2)** " **تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية** " المتوسط الحسابي لها هو (4.688) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.596) كما بلغت قيمة T المحسوبة (19.00) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
2. **العبارة (6)** " **من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى أصول وخصوم جارية وغير جارية** " المتوسط الحسابي لها هو (4.622) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0613) كما بلغت قيمة T المحسوبة (17.729) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
3. **العبارة (4)** " **الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية** " المتوسط الحسابي لها هو (4.600) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.750) كما بلغت قيمة T المحسوبة (14.296) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
4. **العبارة (1)** " **تعتبر التغيرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية** " المتوسط الحسابي لها هو (4.577) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.839) كما بلغت قيمة T المحسوبة (12.614) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
5. **العبارة (10)** "**تمكن أهمية جدول حسابات النتائج ي إظهار الإيرادات والأعباء**" المتوسط الحسابي لها هو (4.577) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.621) كما بلغت قيمة T المحسوبة (17.039) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
6. **العبارة (8)** "**تدعم النظام المحاسبي المالي جودة القوائم المالية في المؤسسة**" المتوسط الحسابي لها هو (4.555) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.586) كما بلغت قيمة T المحسوبة (17.806) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

7. **العبارة (3)** "**تحتاج إلى دورات تكوينية في مجال محاسبة**" المتوسط الحسابي لها هو (4.511) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري (0.548) كما بلغت قيمة T المحسوبة (18.476) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
8. **العبارة (9)** "**تســـهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمســـتخدمين من التحقق حول صـــحة توقعاتهم**" المتوسط الحسابي لها هو (4.511) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.757) كما بلغت قيمة T المحسوبة (13.383) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
9. **العبارة (12)** "**تساعد القوائم المالية المعتمدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.**" المتوسط الحسابي لها هو (4.488) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري (0.694) كما بلغت قيمة T المحســـوبة (14.374) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
10. **العبارة (5)** "**المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية**" المتوسط الحسابي لها هو (4.377) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.860) كما بلغت قيمة T المحسوبة (10.741) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
11. **العبارة (11)** "**تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاســـبي المالي بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها**" المتوســـط الحســـابي لها هو (4.288) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (1.036) كما بلغت قيمة T المحسوبة (8.344) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
12. **العبارة (14)** "**تعبر القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة**" المتوسط الحسابي لها هو (4.133) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.587) كما بلغت قيمة T المحسوبة (12.935) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

13. **العبارة (7)** "**تتلاءم قواعد النظام المحاسبي المالي مع البيئة الاقتصادية الجزائرية**" المتوسط الحسابي لها هو (3.866) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (1.307) كما بلغت قيمة T المحسوبة (4.447) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
14. **العبارة (13)** "**يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق**" المتوسط الحسابي لها هو (3.777) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (1.165) كما بلغت قيمة T المحسوبة (4.476) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

التفسير

أثبت التحليل من خلال المتوسطات الحسابية واختبار مستوي الدلالة أن عينة الدراسة (المحاسبين، محافظي الحسابات، مدقق داخلي) يلتزمون بقواعد النظام المحاسبي المالي.

ومنه نستنتج أن تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في الجزائر له أثر ايجابي كبير علي الممارسات المحاسبية، حيث تعتبر التغيرات التي عرفتها هذه الأخيرة تغيرات جوهرية، اضافة أنه ساهم في تحسين سير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار خاصة أنه يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

1-2- تحليل عبارات المحور الثاني: جودة القوائم المالية

الجدول رقم(2-11): جودة القوائم المالية

الرقم	عبارات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المعيارية 3		
				T المحسوبة	القيمة الاحتمالية SIG	الاتجاه العام
1	يتم إصدار القوائم المالية لكل سنة في الوقت المناسب	4.2667	0.93905	9.049	0.00	موافق بشدة
2	تساعد المعلومات الواردة في القوائم المالية متخذ القرار على التحقق من صحة المعلومات السابقة	4.0889	0.59628	12.25	0.00	موافق بشدة
3	تؤثر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية على مستخدميها	3.8444	0.8245	6.87	0.00	موافق
4	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصفة الموثوقية	3.8	1.01354	5.295	0.00	موافق
5	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والتحيز	3.2889	1.01404	1.911	0.00	موافق
6	تمثل الأحداث والعمليات المالية بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة	3.7111	0.92004	5.185	0.00	موافق بشدة
7	تستند السجلات المالية وثائق ثبوتية	4.3778	0.61381	15.057	0.00	موافق بشدة
8	يمكن مقارنة القوائم المالية الحالية للمؤسسة بقوائمها للسنوات السابقة	4.1333	0.86865	8.752	0.00	موافق بشدة
9	هناك ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.	3.8667	0.89443	6.5	0.00	موافق
10	يمكن مقارنة القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية بقوائم مؤسسة اقتصادية أخرى	3.8667	0.86865	6.693	0.00	موافق
11	هناك قابلة للفهم بين الأطراف ذات الصلة	3.8222	0.80591	6.844	0.00	موافق
12	يجب أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة والقدرة على تحليل القوائم المالية	4.3778	0.49031	18.85	0.00	موافق بشدة
13	يجب أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية	4.2	0.66058	12.186	0.00	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

تحليل

نلاحظ من الجدول رقم (00-00) أن المتوسط الحسابي لعبارات محور قواعد النظام المحاسبي المالي تراوح بين (3.288-4.377) وانحرافات معيارية (0.61-1.01) والقيمة الاحتمالية 0.00 SIG وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني اتجاه أفراد العينة الموافق والموافق بشدة على قواعد النظام المحاسبي المالي وتم ترتيب العبارات حسب أهميتها كالتالي:

1. **العبارة (7)** "**يتم إصدار القوائم المالية لكل سنة في الوقت المناسب**" المتوسط الحسابي لها هو (4.377) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري

(0.613) كما بلغت قيمة T المحســـوبة (15.057) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

2. **العبارة (12)** "**تستند السجلات المالية وثائق ثبوتية** " المتوسط الحسابي لها هو (4.377) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري (0.490) كما بلغت قيمة T المحسوبة (18.85) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
3. **العبارة (1)** "**يجب أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة والقدرة على تحليل القوائم المالية**" المتوسط الحسابي لها هو (4.266) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.939) كما بلغت قيمة T المحسوبة (9.049) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
4. **العبارة (13)** "**يجب أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية** " المتوسط الحســـابي لها هو (4.200) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري (0.660) كما بلغت قيمة T المحســـوبة (12.186) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
5. **العبارة (8)** "**يمكن مقارنة القوائم المالية الحالية للمؤسسة بقوائمها للسنوات السابقة**" المتوسط الحســـابي لها هو (4.133) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري (0.868) كما بلغت قيمة T المحســـوبة (8.752) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
6. **العبارة (2)** "**تســـاعد المعلومات الواردة في القوائم المالية متخذ القرار على التحقق من صـــحة المعلومات السابقة**" المتوسط الحسابي لها هو (4.088) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.596) كما بلغت قيمة T المحسوبة (12.25) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
7. **العبارة (9)** "**هناك ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.**" المتوسط الحسابي لها هو (3.866) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشـــدة، وانحراف معياري

(0.894) كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.5) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

8. **العبارة (10)** "**يمكن مقارنة القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية بقوائم مؤسسة اقتصادية أخرى** " المتوسط الحسابي لها هو (3.866) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.868) كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.693) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
9. **العبارة (3)** "**تؤثر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية على مستخدميها**" المتوسط الحسابي لها هو (3.844) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.825) كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.87) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
10. **العبارة (11)** "**هناك قابلة للفهم بين الأطراف ذات الصلة**" المتوسط الحسابي لها هو (3.822) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.805) كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.844) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
11. **العبارة (4)** "**تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصفة الموثوقية**" المتوسط الحسابي لها هو (3.800) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (1.013) كما بلغت قيمة T المحسوبة (5.295) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
12. **العبارة (6)** "**تمثل الأحداث والعمليات المالية بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة**" المتوسط الحسابي لها هو (3.711) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق بشدة، وانحراف معياري (0.920) كما بلغت قيمة T المحسوبة (5.185) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).
13. **العبارة (5)** "**تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والتحيز**" المتوسط الحسابي لها هو (3.288) وهذا ما بينه مقياس ليكارت في اتجاه أفراد العينة نحو الموافق

بشـدة، وانحراف معياري (1.014) كما بلغت قيمة T المحسـوبة (1.911) والقيمة الاحتمالية المرافقة لها (Sig 0.00) وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$).

التفسير

أثبتت التحليل من خلال المتوسطات الحسابية واختبار مستوى الدلالة أن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية تمتاز بالجودة.

منه نســـتنتج أن هذه القوائم المالية تتوفر فيها الخصـــائص النوعية للمعلومات المالية، فقد تميزت المعلومات الواردة فيها بالموثوقية وخلوها من الأخطاء لتوفر مســـتوي معقول من المعرفة لدى مســـتخدميها والقدرة على تحليل القوائم المالية بالإضافة إلى صدورها في الوقت المناسب كل هذا ساهم في معرفة الوضع المالي للمؤسسة وأيضا معرفة قدرتها.

المطلب الثاني: تحليل الفرضيات

2-1- الفرضية الأولى: حول التزام معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي

لإجراء إختبار T-Test عند مســـتوى دلالة 5% ولدراســـة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية للمحور الأول 44)ومتوسطها الحسابي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H0 : لا يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالولاية المسلية بقواعد النظام المحاسبي المالي.

الفرضـية البديلةH1 : يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسـسـات الاقتصـادية بالولاية المسـيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي.

حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-12) : اختبارOne-Sample Test يلتزم معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالولاية المسيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي.

النظام المحاسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المعيارية 44		
			T المحسوبة	القيمة الاحتمالة	الاتجاه العام
	4.398	0.390	75.561	0.000	موافق بشدة

نلاحظ من الجدول رقم (2-12) أن المتوسـط الحسـابي لمحور قواعد النظام المحاسـبي المالي هو (4.398) والانحراف المعياري لهما هو (0.390) كما بلغت قيمة T المحسوبة (75.561) والقيمة الاحتمالية

المرافقة لهما SIG 0.000 وهي أقل من 0.05، وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة يلتزمون بقواعد النظام المحاسبي المالي.

2-2- الفرضية الثانية: تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بالجودة.

لإجراء إختبار T-Test عند مستوى دلالة 5% ولدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية للمحور الأول (44) ومتوسطها الحسابي، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H0 : لا تتميز القوائم التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بالجودة.

الفرضية البديلة H1: تتميز القوائم التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-13) : إختبار One-Sample Test حول تميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة.

القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المعيارية 44		
			T المحسوبة	القيمة الاحتمالة	الاتجاه العام
	3.972	0.411	64.732	0.00	موافق بشدة

نلاحظ من الجدول رقم (2-13) أن المتوسط الحسابي لمحور جودة القوائم المالية هو (3.972) والانحراف المعياري لهما هو (0.411) كما بلغت قيمة T المحسوبة (64.732) والقيمة الاحتمالية المرافقة لهما SIG 0.000 وهي أقل من 0.05، وهي دالة معنويا حيث ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة تتميز بالجودة

استنتاج: أن التزام النظام المحاسبي المالي يدعم من جودة القوائم المالة ولتحقيق هذه الجودة لا بد أن يلتزم معدة القوائم المالية بقواعد النظام المحاسبي المالي وهو ما تم التحقق منه في الفرضية الأولي، وأيضا لابد أن تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة، وهذا ما تم التحقق منه في الفرضية الثانية، وعليه. ونتيجة لتحقق الفرضيتين نستنتج أن التزام معدو القوائم المالية بالنظام المحاسبي المالي يدعم من جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تمت الاجابة على اشكالية الدراسة المتمثلة في أثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من خلال اعتماد على الدراسة الميدانية، كما عالج هذا الفصل ثلاث مباحث عرض في المبحث الأول عينة الدراسة، أما المبحث الثاني عرضت فيه منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث تم عرض النتائج، وفي الأخير خلصت الدراسة حسب نتائج الاختبار One-Sample Test التزام معدو القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، بقواعد النظام المحاسبي المالي، تتميز القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية بالجودة وبالتالي فإن القوائم المالية تمتاز بالجودة وذلك بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، خاصة من أجل الاندماج في السوق العالمي، ذلك لأنه جاء في إطار الاستجابة لاستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي، إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية وأثر على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

النتائج:

- ❖ أي أنه يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

من الناحية الاقتصادية: وذلك أن القانون 07-11 نص على أنه نظام لتنظيم المعلومات وعرض الكشوف المالية.

من الناحية القانونية: عرف أنه مجموعة من النصوص التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية.

- ❖ يوجد عدة تعاريف للقوائم المالية إلا أن جميعها تتفق على أن القوائم المالية هي الطريقة الأساسية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- ❖ هناك عدة مميزات وخصائص للنظام المحاسبي المالي أهمها:
  - التزامه وتقيده التام بجميع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحظي بصفة القبول الدولي العام.
  - احتوائه على عدة نصوص واضحة للحد من التأويلات الخاطئة.
  - أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الحقيقة القانونية.
- ❖ هناك العديد من المبادئ لإعداد القوائم المالية وتتمثل في:
  - مبدأ التكلفة التاريخية.
  - تحقيق الإيراد.
  - مبدأ القابلية.
  - مبدأ الافصاح.
- ❖ إلتزام معدو القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة بقواعد النظام المحاسبي المالي.
- ❖ تميز القوائم المالية التي تصدرها هذه المؤسسات بالجودة.

- ❖ هناك خاصيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية هي: الموثوقية، الملاءمة، وهناك خصائص ثانوية هي: القابلية للفهم، قابلية المعلومات للفهم، قابلية المعلومات للمقارنة، الأهمية النسبية وخاصية الافادة.
- ❖ تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر ايجابي على الممارسات المحاسبية.
- ❖ القوائم المالية في مؤسسة تدعم بقواعد النظام المحاسبي المالي.

مقترحات الدراسة:

- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالنظام المحاسبي المالي ودراسته وفهم قواعد تطبيقه.
- اصـــدار مؤلفات نظرية وتطبيقه قصـــد اســـتيعاب هذا النظام وتمكين المعنيين من تطبيقه دون أي غموض.
- ضـرورة عقد دورات تدريبية، ومؤتمرات علمية بصـفة مسـتمرة من أجل الفهم الجيد للنظام المحاسـبي المالي.
- محاولة فهم القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات وذلك من خلال زيادة الثقافة المحاسبية بين الأطراف المعنية.
- تطوير الافصـاح وتحقيق العدالة في تقديم المعلومات الصـحيحة لكافة مسـتخدمي القوائم المالية وذلك بمساعدة النظام المحاسبي المالي.
- محاربة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الجزائرية نحو تحقيق الشفافية في القوائم المالية من أجل كسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي.

آفاق الدراسة:

بعد انتهاء هذه الدراسة نرى أنها قد تفتح آفاق لدراسة لاحقة مثل:

- مدي قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي.
- دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية.
- الهدف من وضع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد طرطار، عبد العال منصر، غسان فلاح: **تحليل القوائم المالية**، لطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، 2016.
2. أمين السيد أحمد لطفي: **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، الطبعة الأولي، دار الجامعة، الاسكندرية، 2008.
3. اسماعيل يحيي التكريتي وآخرون: **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولي، دار ميس الريم، عمان، 2007.
4. بن ربيع حنيفة: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، دار منشورات الكلية، الجزائر، الطبعة الثانية،2015.
5. خالد جمرات الجعرات: **التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولي، دار الإثراء،2008.
6. طارق عبد العال حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الاتمان**، بدون طبعة، دار الجامعية، الاسكندرية،2008.
7. عزيل مصطفي: **تقنية المحاسبة بين النظري والتطبيقي**، الطبعة الأولي، دار الهدى، الجزائر،2005.
8. علاوي لخضر: **النظام المحاسبي المالي سير الحسابات وتطبيقها**، دار متيجة للطباعة، الجزائر، بدون سنة.
9. كمال الدين الدهراوي: **المحاسبة المتوسطة وفق المعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولي، دار الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
10. مؤيد راضي خنفر، حسان الفلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، 2006.

مذكرات

1. العربي موساوي: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر،2015.
2. بن فرجلة زوينة: **المخطط الوطني البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطسف، الجزائر، 2014.

3. بوفروعة سفيان: **النظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة متنوري قسطنينة، الجزائر، 2011.
4. سعيدي عبد الحميد: **محاولة تقييم القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، محمد خير ببسكرة، الجزائر، 2015.
5. عبد كريم شناي :**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي علي نوعية المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2010.
6. عمراني أمين: **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2013.
7. محمد فيصل مياده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي علي إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة**، مذكرة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
8. ناجي بن يحى: **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
9. نعيمة قلقول: **دور التدقيق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة عربي بالمهيدي، الجزائر، 2010.

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي العدد 74.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ الموافق ل 29 يونيو سنة 2010 يتعلق بمهام الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42.

المجلات:

1. أسعد سعيد مرشد: **مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، 1988.

2. الأخضـــر عزي، رابح طويرات: **محاولة تحليل علاقة الخصـــائص النوعية الأســـاســـية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 18، الجزائر، 2018.

3. رزيقات بوبكر، ســـعيداني محمد ســـعيد: **مدي توافق النظام المحاســـبي المالي SCF مع معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018

الملتقيات:

1. كمال زريق وآخرون: **حول النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة محافظي الحســـابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاســـبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 12-14 ديسمبر 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

1.philipe touron, comptiate en ifrs, editien, paris, 2004.

2. the institut of internal auditor, N 68, mrc, 2016.

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	N الإجمالي	Nاهتلاك رصيد	N صافي	N-1صافي
أصول غير الجارية					
الفارق بين الاقتناء– المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات العينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
تثبيتات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخري وحسابات دائنة ملحقة بها					
ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل25 مارس سنة 2009، ص: 27

ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة 1 فوارق وإعادة التقييم فارق المعادلة 1 نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع(1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل25 مارس سنة2009، ص: 27

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من.... إلى....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1_ إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الاخرى			
2_ استهلاك السنة المالية			
3_القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4_الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5_النتيجة العملياتية			
منتوجات المالية الاعباء المالية			
6_ النتيجة المالية			
7_ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حل النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع الأعباء الأنشطة العادية			
8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير عادية_ المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير عادية _ أعباء (يطلب بيانها)			
9_ النتيجة غير عادية			

10_ النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصص الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11_النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من.... إلى....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات **هامش الربح الاجمالي** منتجات أخري عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء الأخرى العملياتية **النتيجة العملياتية** تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية **النتيجة العادية قبل الضريبة** الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات) **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية **النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية لمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص: 31.

الملحق رقم 03: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.... إلى....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المحسوبات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
تحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تخصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلية			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1430هـ المواق ل 25 مارس سنة 2009، ص: 35.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.... إلي....

	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: _ الاهتلاكات والرصدة _ تغير الضرائب المؤجلة _ تغير المخزونات _تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى _تغير الموردين والديون الأخرى _ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
محسوبات عن اقتناء التثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الأموال الخزينة للفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص: 36.

الملحق رقم 04: تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص: 37.

الملحق رقم (05): استمارة الاستبيان
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة

أخي الفاضل. أختي الفاضلة

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم مالية والمحاسبة تخصص تدقيق ومحاسبة بجامعة محمد بوضياف المسيلة، تقوم الطالبتين بإعداد بحث تحت عنوان: **أثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**".

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والحصول على آرائكم، لذلك نرجو منكم المساعدة، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الطالبتين: **الدكتور:**

_ حبارة شيماء **رابح طويرات**

_ أعومار خولة

الرجاء وضع علامة (X) حول الفئة المعبر عنها بالمتغيرات التالية:

1-1: المستوى:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

1-2: التخصص:

محاسبة ☐ مالية ☐ جباية وتدقيق ☐ أخري ☐

1-3: الخبرة:

أقل من 5 سنوات] ☐ [من 5 إلى 10 سنوات] ☐ [من 10 إلى 15 سنة] ☐ [من 15 إلى 20 سنة] ☐

[أكبر من 20 سنة[☐

1-4: الوظيفة:

محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ مدقق داخلي ☐

1.2.المحور الأول: قواعد النظام المحاسبي المالي.

الرقم	الأسئلة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتبر التغيرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية.					
02	تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية.					
03	تحتاج إلى دورات تكوينية في مجال محاسبة.					
04	الهدف الأساسي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو تلبية حاجات الأطراف المستعملة لها.					
05	المخرجات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي صالحة لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.					
06	من الضروري تبويب عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي إلى اصول وخصوم جارية وغير جارية.					
07	تتلاءم قواعد النظام المحاسبي المالي مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.					
08	تدعم النظام المحاسبي المالي جودة القوائم المالية في المؤسسة.					
09	تسهل المعلومات التي تحتويها الميزانية للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.					
10	تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الايرادات والاعباء.					
11	تتميز المعلومات التي تحتويها مخرجات النظام المحاسبي المالي بالثقة وامكانية الاعتماد عليها.					
12	تساعد القوائم المالية المعتمدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.					
13	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.					
14	تعبر القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.					

2.2-المحور الثاني: جودة القوائم المالية

الرقم	الأسئلة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم اصدار القوائم المالية لكل سنة في الوقت المناسب.					
02	تساعد المعلومات الواردة في القوائم المالية متخذ القرار على التحقق من صحة المعلومات السابقة.					
03	تؤثر المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية على مستخدميها.					
04	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بصفة الموثوقية.					
05	تتميز المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بخلوها من الأخطاء والتحيز.					
06	تمثل الأحداث والعمليات المالية بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
07	تستند السجلات المالية إلى وثائق ثبوتية.					
08	يمكن مقارنة القوائم المالية الحالية للمؤسسة بقوائمها للسنوات السابقة.					
09	هناك ثبات في استخدام الطرق المحاسبية من سنة لأخرى.					
10	يمكن مقارنة القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية بقوائم مؤسسة اقتصادية أخرى.					
11	هناك قابلة للفهم بين الأطراف ذات الصلة.					
12	يجب أن يكون لدي المستخدمين مستوى معقول من المعرفة والقدرة على تحليل القوائم المالية.					
13	يجب أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.					

الملحق رقم (06): قائمة المحكمين

الأستاذ	الرتبة
د/ طويرات رابح	أستاذ محاضر
ب/ سعيدي يحى	أستاذ محاضر
د/ سبتي اسماعيل	أستاذ محاضر
أ/ رزيقات بوبكر	أستاذ محاضر
د/ قليل نبيل	أستاذ محاضر
أ/ سعد بن يحرى	أستاذ محاضر

الملحق رقم (07): مخرجات برنامج Spss

أولا- البيانات الشخصية

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	27	60.0	60.0	60.0
	ماستر	15	33.3	33.3	93.3
	ماجستير	2	4.4	4.4	97.8
	دكتوراه	1	2.2	2.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	21	46.7	46.7	46.7
	مالية	17	37.8	37.8	84.4
	جباية وتدقيق	2	4.4	4.4	88.9
	أخرى	5	11.1	11.1	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	11	24.4	24.4	24.4
	من 5 إلى 10 سنوات	15	33.3	33.3	57.8
	من 10 إلى 15 سنة	14	31.1	31.1	88.9
	من 15 إلى 20 سنة	1	2.2	2.2	91.1
	أكبر من 20 سنة	4	8.9	8.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	32	71.1	71.1	71.1
	محافظ حسابات	6	13.3	13.3	84.4
	مدقق داخلي	7	15.6	15.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

ثانيا- الثبات آلفا كرونباج

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.741	14

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.779	27

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.749	13

ثالثا- الارتباط بيرسون

Correlations

		النظام_المحاسبي
q1	Pearson Correlation	.406**
	Sig. (2-tailed)	.006
	N	45
q2	Pearson Correlation	.398**
	Sig. (2-tailed)	.007
	N	45
q3	Pearson Correlation	.240
	Sig. (2-tailed)	.112
	N	45
q4	Pearson Correlation	.379*
	Sig. (2-tailed)	.010
	N	45
q5	Pearson Correlation	.383**
	Sig. (2-tailed)	.010
	N	45
q6	Pearson Correlation	.493**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	45
q7	Pearson Correlation	.704**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
q8	Pearson Correlation	.600**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
q9	Pearson Correlation	.481**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	45
q10	Pearson Correlation	.355*
	Sig. (2-tailed)	.017
	N	45
q11	Pearson Correlation	.640**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
q12	Pearson Correlation	.600**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
q13	Pearson Correlation	.609**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
q14	Pearson Correlation	.329*
	Sig. (2-tailed)	.027
	N	45

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		القوائم_المالية
w1	Pearson Correlation	.689**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w2	Pearson Correlation	.530**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w3	Pearson Correlation	.435**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	45
w4	Pearson Correlation	.615**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w5	Pearson Correlation	.455**
	Sig. (2-tailed)	.002
	N	45
w6	Pearson Correlation	.537**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w7	Pearson Correlation	.664**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w8	Pearson Correlation	.719**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w9	Pearson Correlation	.469**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	45
w10	Pearson Correlation	.532**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	45
w11	Pearson Correlation	.417**
	Sig. (2-tailed)	.004
	N	45
w12	Pearson Correlation	.113
	Sig. (2-tailed)	.460
	N	45
w13	Pearson Correlation	.220
	Sig. (2-tailed)	.147
	N	45

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		الكلي	النظام_المحاسبي	القوائم_المالية
الكلي	Pearson Correlation	1	.774**	.800**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	45	45	45
النظام_المحاسبي	Pearson Correlation	.774**	1	.239
	Sig. (2-tailed)	.000		.114
	N	45	45	45
القوائم_المالية	Pearson Correlation	.800**	.239	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.114	
	N	45	45	45

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q1	4.5778	.83907	.12508
q2	4.6889	.59628	.08889
q3	4.5111	.54864	.08179
q4	4.6000	.75076	.11192
q5	4.3778	.86047	.12827
q6	4.6222	.61381	.09150
q7	3.8667	1.30732	.19488
q8	4.5556	.58603	.08736
q9	4.5111	.75745	.11291
q10	4.5778	.62118	.09260
q11	4.2889	1.03621	.15447
q12	4.4889	.69486	.10358
q13	3.7778	1.16558	.17375
q14	4.1333	.58775	.08762
w1	4.2667	.93905	.13999
w2	4.0889	.59628	.08889
w3	3.8444	.82450	.12291
w4	3.8000	1.01354	.15109
w5	3.2889	1.01404	.15116
w6	3.7111	.92004	.13715
w7	4.3778	.61381	.09150
w8	4.1333	.86865	.12949
w9	3.8667	.89443	.13333
w10	3.8667	.86865	.12949
w11	3.8222	.80591	.12014
w12	4.3778	.49031	.07309
w13	4.2000	.66058	.09847
النظام_المحاسبي	4.3984	.39049	.05821
القوائم_المالية	3.9726	.41169	.06137
الكلي	4.1855	.31571	.04706

خامسا: اختبار T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q1	36.598	44	.000	4.57778	4.3257	4.8299
q2	52.750	44	.000	4.68889	4.5097	4.8680
q3	55.157	44	.000	4.51111	4.3463	4.6759
q4	41.102	44	.000	4.60000	4.3744	4.8256
q5	34.129	44	.000	4.37778	4.1193	4.6363
q6	50.515	44	.000	4.62222	4.4378	4.8066
q7	19.841	44	.000	3.86667	3.4739	4.2594
q8	52.147	44	.000	4.55556	4.3795	4.7316
q9	39.952	44	.000	4.51111	4.2835	4.7387
q10	49.436	44	.000	4.57778	4.3912	4.7644
q11	27.765	44	.000	4.28889	3.9776	4.6002
q12	43.336	44	.000	4.48889	4.2801	4.6976
q13	21.742	44	.000	3.77778	3.4276	4.1280
q14	47.175	44	.000	4.13333	3.9568	4.3099
w1	30.479	44	.000	4.26667	3.9845	4.5488
w2	46.000	44	.000	4.08889	3.9097	4.2680
w3	31.279	44	.000	3.84444	3.5967	4.0922
w4	25.151	44	.000	3.80000	3.4955	4.1045
w5	21.757	44	.000	3.28889	2.9842	3.5935
w6	27.059	44	.000	3.71111	3.4347	3.9875
w7	47.844	44	.000	4.37778	4.1934	4.5622
w8	31.920	44	.000	4.13333	3.8724	4.3943
w9	29.000	44	.000	3.86667	3.5980	4.1354
w10	29.861	44	.000	3.86667	3.6057	4.1276
w11	31.815	44	.000	3.82222	3.5801	4.0643
w12	59.895	44	.000	4.37778	4.2305	4.5251
w13	42.651	44	.000	4.20000	4.0015	4.3985
النظام_المحاسبي	75.561	44	.000	4.39841	4.2811	4.5157
القوائم_المالية	64.732	44	.000	3.97265	3.8490	4.0963
الكلي	88.933	44	.000	4.18553	4.0907	4.2804

تم بحمد الله